محمد عبد الرؤوف سليم

الصناعة اليهودية في فلسطين في عهد الانتداب

نصت المادة الحادية عشرة من صك الانتداب على فلسطين على ان تتخذ الادارة الاجراءات اللازمة فيما يتعلق بتنمية البلاد مع تخويلها السلطة التامة في اصدار ما يلزم من التشريعات لتملك اي من موارد البلاد الطبيعية والمنافع العمومية بها . ثم خولت نفس المادة سلطات الانتداب الحق في الاتفاق مع الوكالة اليهودية على قيام الوكالة بانشاء او تسيير الاشغال العامة ما دامت الادارة تتولى هذه الامور مباشرة بنفسها[١] .

وينحصر التفسير الصهيوني لما جاء في هذه المادة في انها تستهدف تسخير موارد فلسطين الطبيعية للاستثمارات اليهودية التي تسيرها الوكالة اليهودية ، لتتمكن من السيطرة على اقتصاديات البلاد ، وفتح آفاق جديدة لاستيعاب اكبر عدد من المهاجرين اليهود .

توليد الطاقة واستخراج المعادن .

عمد هربرت صموئيل الى منح امتياز توليد الكهرباء في سبتمبر عام ١٩٢١ لاحد كبار رجال المال اليهود ، وهو بنحاس روتبنرج . وكانت القوى اليهودية في مجلس العموم البريطاني وراء عقد هذا الامتياز في وقت مبكر رغم ان منح الامتيازات في فلسطين كان مرتبطا بالمصادقة على معاهدة سيفر[٢] .

وكان تشرشل قد بحث مع هربرت صموئيل مسألة منح الامتيازات لتعمير فلسطين واقامة المشروعات الصناعية التي تقضي باستخدام العمال شريطة الا تتعارض الامتيازات الجديدة مع الامتيازات القديمة تطبيقا للمادة ٣١٤ من معاهدة سيفر[٣] .

وقد درست مسألة توليد الكهرباء من مياه بحيرة طبرية ونهر اليرموك في منطقة بالقرب من جسر المجامع لانتاج تيار كهربائي قوته ٩٨,٠٠٠ حصان وارتؤي ان هذا التيار كفيل بالمساعدة على ادارة الصناعة في فلسطين كي تصير بلدا ذا شأن كبير في الشرق . فضلاً عن ري الاراضي